The countryside and its role in the development of food security

Dr. Nibal Aljourani*
Mead Kherbeek**

(Received 20 / 6 / 2023. Accepted 30 / 7 / 2023)

□ ABSTRACT □

Inadequate rural infrastructure leads to the isolation of communities, impedes the development of the food chain, and contributes to the loss of food after harvest, and this is linked to poverty and poor nutrition, To achieve growth and improve rural livelihoods, adequate rural infrastructure must be provided, including good rural roads, and reliable electricity, marketing and warehousing facilities, and digital networks will also invest in human capacities, supporting rural people to take advantage of new opportunities in areas such as agricultural advisory services, financial services, business development services, health and education services. Infrastructure investments will create a positive cycle of economic development. To achieve the best and strategic return, and thus it will have a prominent role in addressing issues of food security and poverty that have a significant political impact on government expenditures.

Two well-known points of view on the urban and rural division appeared with him since the industrial revolution in Europe, as well as the acceleration inherent in the process of urbanization, Social, the pro-civilization view is a progressive process and one of the main forces driving technological innovation and economic development And social and economic change (anti-Malthusian thought) ,* The presence of the countryside and its investments and small and micro rural projects involves an essential existential aspect based on food production and achieving abundance in this production in order to reach food security in both its plant and animal parts, and thus owning the existential decision of national societies.

Keywords: Rural, development, food security.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Associate Professor, department of sociology, Tishreen university, Lattakia, Syria.**
** **Master`s Student , department of sociology, Tishreen university, Lattakia, Syria.**

الريف ودوره في تنمية الأمن الغذائي

د. نبال الجوراني*

مياد فهيم خيربك**

(تاريخ الإيداع 20 / 6 / 2023. قبل للنشر في 30 / 7 / 2023)

□ ملخّص □

تؤدي عدم كفاية البنية التحتية الريفية إلى عزلة المجتمعات المحلية، وإعاقة تطوير سلسلة الغذاء، والمساهمة في خسارة الأغذية بعد الحصاد، ويرتبط ذلك بالفقر وتدني مستوى التغذية، ولتحقيق نمو وتحسين سُبل العيش الريفية يجب توفير بنية تحتية ريفية كافية بما في ذلك الطرق الريفية الجيدة، والكهرباء الموثوقة، ومرافق التسويق والتخزين، والشبكات الرقمية، أيضا الاستثمار في القدرات البشرية، ودعم سكان الريف في الاستفادة من الفرص الجديدة في مجالات مثل الخدمات الاستشارية الزراعية، والخدمات المالية، وخدمات تنمية الأعمال، وخدمات الصحة والتعليم هذه الاستثمارات في البنية التحتية ستؤدي إلى إيجاد حلقة إيجابية من التنمية الاقتصادية لتحقيق العائد الأفضل والاستراتيجي، وبالتالي سيكون له دور بارز في معالجة مسائل الأمن الغذائي والفقر التي لها تأثير سياسي كبير على النفقات الحكومية، ولقد ظهرت معه وجهتا نظر معروفتان تماماً بشأن التقسيم الحضري والريفي منذ الثورة الصناعية في أوروبا، وكذلك التسارع الملازم لعملية التمدن وهناك وجهة نظر ضد التمدن ووجهة نظر مع التمدن وغالباً ما تؤسس لاختفاء الحياة الريفية، وينظر إلى عملية التمدن على أنها عملية تدميرية تؤدي إلى تآكل البنية الاجتماعية، وتعتبر وجهة النظر المؤيدة للتمدن عملية تقدمية وتشكل إحدى القوى الرئيسية التي تدفع الابتكار التكنولوجي، والتنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي والاقتصادي (الفكر المضاد للمالتوسية) * فوجود الريف واستثماراته ومشروعاته الريفية الصغيرة والمتناهية الصغر ينضوي على جانب وجودي أساسي عماده الإنتاج الغذائي وتحقيق الوفرة في هذا الإنتاج للوصول الى الأمن الغذائي بشقيه النباتي والحيواني وبالتالي امتلاك القرار الوجودي للمجتمعات الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الريف، التنمية، الأمن الغذائي.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **استاذ مساعد- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة تشرين- اللاذقية - سورية**

** **طالب ماجستير- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة تشرين- اللاذقية - سورية**

مقدمة:

الريف معمل المنتجات الزراعية التي هي المصدرالأول للمواد الغذائية والمواد الخام الصناعية إذا ما استثنينا المنتجات النفطية، فالريف بكل جهات العالم هو صمام الأمن الغذائي للبشرية يضاف اليه الثروة السمكية البحرية، لكنه بالمجمل أساس العملية التغذوية لأفراد النوع البشري، بمعنى الحاجة الى الحياة والوجود والاستمرارية، إضافة لذلك فالمنتجات الزراعية والريفية هي عماد التبادل الاقتصادي ما بين الأفراد، في المقابل أصبح لقضية الأمن الغذائي أبعادًا أخرى وآثاراً أكثر عمقا من تلك المرتبطة أساسا بالجانب الاقتصادي، حيث تعدت ذلك وأصبح لها انعكاسات على الأوضاع السياسية والبيئية والاجتماعية، وما يرتبط بها من قرارات ومسارات تنموية، خاصة في الدول النامية ومنها العربية التي تعتبر مستوردا صافيا للغذاء.

وخلال النصف الأول من الثمانينات من القرن الماضي واجهت الزراعة العالمية أزمة كان من نتائجها انخفاض أسعار الصادرات، واضطرار عدد كبير من المزارعين إلى التوقف عن الزراعة نهائيا، وكنتيجة لذلك فالأمن الغذائي أي ما ينتج محلياً يوجه للاستهلاك المحلي حيث الإنتاج هو سلعة البسطاء في الريف الذين يقومون بالبحث عن بدائل كثيرة في حال ارتفعت أسعار السلع، فلدى هؤلاء اقتصادهم الخاص الذي يغنيهم عن الدعم النقدي أو العيني، وامتلاكهم قدرة على إدارة مواردهم وتوظيف إمكانياتهم المحدودة لأجل تحسين مستوى معيشتهم.

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث:

الأسرة الفقيرة في الريف لا تواجه أزمة غذاء، حيث نشأت في بيئة لا تترك ظروفها للصدفة، وتجيد التفكير خارج الصندوق و والميزة أنهم لا يشتكون الفقر طالما يستطيعون تغيير ظروفهم وتدبير احتياجاتهم وفق الحدود المتاحة، كما أن لديهم القدرة على توفير أكثر من بديل في وقت واحد، ويلاحظ في الريف انخفاض معدلات البطالة، إذ تعمل مختلف الشرائح وفق ظروفها وما يتاح لها القيام به في إطار من القانون، وبالشكل الذي يسمح لكل فرد بأن يشارك في توفير وتدبير احتياجات العائلة وخدمة مصالحها، فالحياة الريفية لا تعتمد على الفردية والأنانية.

والتركيز على الإنتاج الريفي المحلي أصبح أمرًا ضروريًا، في حين تؤدي ندرة المياه و الأراضي الصالحة للزراعة إلى الحد من إمكانية زيادة المساحة المزروعة في هذا الريف او ذاك، فهناك مجالٌ كبيرٌ لتحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة، علاوة على ذلك فإن إعطاء الأولوية لقطاع الزراعة في مجالات البحوث والتنمية الريفية الزراعية أصبح أمرًا حيويًا لتحسين المحاصيل وإدارتها، كما أن النهج القائم على التجارة يكشف هشاشة منظومة الأمن الغذائي، فعندما تنقطع سلسة الواردات تطفو الى السطح مشكلة ارتفاع أسعار الغير مضبوطة، فأجهزة الدول تفشل في تأمين السلع بالكميات المطلوبة للسكان، وتعجز عن تأمين القطع الأجنبي اللازم حيث العرض أقل بكثير من الطلب، والدول القادرة على سداد الثمن هي الأقدر على اكتناز السلع واستجرارها، من هنا تأتي أهمية الأمن الغذائي الذاتي للبلدان، وأهمية الريف لتأمين هذا الأمن ومتطلباته.

أهداف البحث:

نهدف من اجراء هذا البحث الى ابراز دور الريف في رفد سلة الغذاء الحقيقية بكامل انواعها لتطوير الواقع المتردي للأمن الغذائي بشكل عام وممارسة فكر حماية البيئة الطبيعية من التعديات المتلاحقة.

منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتناسبه مع طبيعة المعلومات المراد الحصول عليها للوصول لحقيقة دور الريف في الأمن الغذائي.

النتائج والمناقشة

التعريف بالامن الغذائي:

ويعني تحقيق الاحتياجات الأساسية من الغذاء وتنمية الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية وصولا الى العتبة التي لا يمكن عندها ان يتأثر المجتمع المعني بالأزمات العالمية، ويكون ذلك بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الغذائية، واستبدال الفائض من الإنتاج بسلع تأتي ثانياً من حيث الأهمية بعد الغذاء مثل (الدواء).

الأمن الغذائي :يشير إلى توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة (تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية).

ماهية الامن الغذائي:

عندما يكون هناك طلب متزايد، وإمدادات محدودة، أو اضطرابات في سلسلة التوريد، ترتفع أسعار المواد الغذائية، فاذا انعدم الغذاء يتزعزع استقرار المجتمعات، ويزيد الجوع وسوء التغذية، ويدفع الناس للهجرة والصراع، ويسبب خللا اقتصاديا حادا.

ما هو الأمن الغذائي؟

كشفت أزمات الغذاء العالمية عن التهديد المباشر المصاحب للنهج القائم على التجارة، وبالتالي، فالتركيز على الإنتاج الريفي المحلي يعد أمرًا ضروريًا لمقاومة ذلك، في الوقت نفسه تؤدي ندرة الأراضي الصالحة للزراعة إلى الحد من إمكانية زيادة المساحة المزروعة، علاوة على ذلك، فإن إعطاء الأولوية لقطاع الزراعة والمشاريع الريفية في مجالات البحوث والتنمية أصبح أمرًا حيويًا لإنتاج وتحسين المحاصيل وإدارتها.

وفقاً لما خلص إليه مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في عام 1996، يتم تعريف الأمن الغذائي بأنه وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.

مفهوم الأمن الغذائي:

يشير إلى ضرورة توفير ما يحتاجه الأفراد من مواد لازمة من منتجات غذائية، وقد يكون هذا التوفير يعتمد على التعاون مع الأقطار الأخرى أو بالاعتماد على الذات فقط، ويعتمد هذا المصطلح على ثلاثة مرتكزات وهي توفر السلع بشكل مستمر بأسعار مناسبة (TOPIC FOOD SECURITY 4-8-2018).

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومُغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم، وتكفل لهم حياة صحية ونشطة، وبناء على هذه الرؤية، يمكن التمييز بين أربعة أبعاد أساسية فتوافر الغذاء يؤدي الى ضمان الأمن الغذائي، فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لجميع المواطنين، سواء أكان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أم الاستيراد، ويرتبط الحصول على الغذاء بالقدرة على الوصول إلى الأغذية، وتنوع الموارد والمصادر التي يمكن من خلالها الحصول

الأفراد على السلع الغذائية . في حن يتضمن استخدام الغذاء تَحَقّق الرفاهية الغذائية بالنسبة إلى الأفراد، ويشمل ذلك بعدين مختلفين الأول يمكن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية .والثاني يمكن معرفته من خال عدد من المحددات أو المؤشرات التي تعكس نوعية الأغذية وشروط الصحة والنظافة، ويشير الاستقرار الغذائي إلى ضرورة الحصول على غذاء كافٍ في جميع الأوقات (بزة 2018، 18).

التعريف الاجتماعي للأمن الغذائي:

يشير مصطلح الأمن الغذائي إلى توفر الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعتبر بأن الأمن الغذائي قد تحقق فعلا عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو أنه لا يتعرض له، (TOPIC FOOD SECURITY 4-8-2018).

ويستخدم كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلاً، أو انقطاعه إثر عدّة عوامل تعتبر خطيرة ومنها الجفاف والحروب، وتم استخدام مصطلح الأمن الغذائي في الأصل لوصف بلد ما لديه إمكانية الوصول إلى ما يكفي من الغذاء لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية، واستخدم بعضُ المختصين مفهومَ الأمن الغذائي ليعنِي به" الاكتفاء الذاتي"؛ أي قدرة الدولة على إنتاج الغذاء الذي يحتاج إليه أو يطلبه مواطنوها (Andersen 2009, 5-7).

1-الريف والمناخ:

يتحمل المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف وطأة تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية، وتضع الظواهر الجوية المتطرفة، مثل الجفاف والعواصف والزلازل والفيضانات، ضغوطا على النظم البيئية التي يعتمد عليها المزارعون، شأنها شأن العمليات التي تحدث بالتدريج مثل ارتفاع مستويات سطح البحر وذوبان الجبال الجليدية.

وتتسبب حالات تلف المحاصيل ونفوق الحيوانات في خسائر اقتصادية وتعكس هشاشة الأمن الغذائي لسكان الريف بشكل أكثر تواترا، (منظمة الغذاء العالمية IFAD 2023).

وفي الوقت نفسه، يتطلب النمو السريع لسكان العالم مستويات أعلى من الإنتاج الغذائي، ولتلبية الاحتياجات المتزايدة في العالم، يجب أن يتضاعف الإنتاج الزراعي بحلول عام 2050، ويجب تقليل الهالك من الأغذية، ويجب أن تصبح سلاسل القيمة مستدامة وفعالة (منظمة الغذاء العالمية IFAD 2023).

ويعد القطاع الزراعي من اهم القطاعات الحيوية من حيث مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوظيف اليد العاملة، بالإضافة إلى كونه مصدرا رئيسيا لمعيشة نسبة كبيرة من السكان، ويعد هذا القطاع المصدر الرئيسي لتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016).

قدرت مساحة الاراضي القابلة للزراعة في الدول العربية على سبيل المثال عام2014 بحوالي 140 مليون هكتار أي ما قارب % 11 من المساحة الإجمالية، وتقدر مساحة الاراضي المزروعة خلال سنة 2014 بحوالي 70,1 مليون هكتار، وقدرت مساحة الاراضي الخاصة بالمحاصيل المستدامة عام 2015 بحوالي9,6 مليون هكتار، أي بمعدل انخفاض يقدر بنحو 2.2% مقارنة بسنة2014 ، في حين بلغت مساحة الأراضي المتروكة دون استغلال (بور) بنحو 17مليون هكتار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2016، 7).

أي بانخفاض قدره 2.4% بالمقارنة مع العام 2013، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، 75) ويرجع السبب في ذلك إلى عدم كفاءة مياه الري أو الأمطار أو ترك تلك المساحات لاستعادة خصائصها وقدرتها على الإنتاج، ويتركز حوالي 85% من مساحة الاراضي الزراعية المطرية في الوطن العربي في أربع دول عربية وهي **الجزائر والمغرب والسودان وسوريا**، في حين ينحصر 81 % من مساحة الاراضي المروية في ست دول عربية وهي مصر والعراق والسودان والسعودية والمغرب وسوريا وتساهم مساحة الأراضي الزراعية المروية بالجزء الأكبر من الناتج

الزراعي والذي يقدر بحوالي 20% من قيمة الإنتاج الزراعي العربي، إذ تعتمد هذه الزراعة على أساليب ومدخلات الإنتاج الزراعي الأكثر تطورا كما تحظى بمستوى أفضل من المرافق والبنى الأساسية والخدمات الزراعية مقارنة بالزراعات المطرية التي تتميز بكونها ضعيفة في تقاناتها كما أنها لا تحظى بالاهتمام اللازم في إطار جهود التنمية والإنفاق الاستثماري والنشاط البحثي والإرشادي.

أسفرت أزمة الغذاء الجارية عن حدوث زيادات كبيرة في تضخم أسعار المواد الغذائية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأحياناً إلى بعض الاضطرابات المدنية، وقد أثارت هذه الأزمة شواغل تتعلق بالرغبة في تحسين الأمن الغذائي، بل وفي قيام بعض بلدان المنطقة باستطلاع إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في العالم العربي عن طريق تأمين الحصول على مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة في بلدان لا تتبع المنطقة، مثل السودان لأغراض الإنتاج الزراعي، وتشكل كيفية معالجة الأمن الغذائي وضمان الحصول على إمدادات غذائية بصورة متسقة، ويمكن التعويل عليها كقضايا بالغة الأهمية بالنسبة للحكومات في بلدان المنطقة، فواردات المنطقة من الأغذية المستهلكة تشكل أكثر من خمسين في المائة، مما يضعها على قمة البلدان المستوردة للأغذية في العالم، وتشير معدلات النمو السكاني المرتفعة في المنطقة، مقترنة بالقيود البالغة المتعلقة بنقص الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية، إلى أن اعتماد المنطقة على الواردات الغذائية سيكون مرشح للزيادة أو أنه سيظل عند مستوياته الحالية في المستقبل المنظور (منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2008).

وقد تمثل أسعار المواد الغذائية المرتفعة فرصة أمام المنتجين الصافين للأغذية في المناطق الريفية في بلدان هذه المنطقة، حيث يعيش ثلاثة وأربعون في المائة من سكان المنطقة في المناطق الريفية، إلا أن معدلات الفقر تزداد بشكل عام في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، فضلاً عن تخلف المناطق الريفية من حيث التنمية والخدمات، ويعد القطاع الريفي بمثابة مستودع للعمالة، إلى جانب كونه منتجاً للمواد الغذائية التي يحتاجها القطاع الحضري، وتعتبر صور التباين بين الريف والحضر أحد الأسباب الهامة وراء الهجرة إلى المناطق الحضرية والبلدان الأخرى.

فلا بد من نظام للدعم وحماية تجارة المزارعين في أحوال كثيرة، من ارتفاع تكاليف تسليم المزروعات، ويساعد على تعزيز الوضع الراهن (منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2008).

2-الغابات والمراعي والريف:

تحتل سوريا موقعا جغرافيا شديد الأهمية، فهي تضم البيئات العالمية كاملة من البحر الى الجبل مرورا بالسهول، ومن المناطق الجافة الى الشبه جافة مرورا بالمناطق المتوسطة الرطوبة، وأيضا المناطق شديدة البرودة ، بحيث يضم بيئات ومناخات متنوعة، إذاً نجد المناخ الصحراوي وشبه الجاف والجاف وشبه الرطب والمناخ الاستوائي،، والسلة الغذائية السورية تزخر بالمنتجات الريفية النباتية والحيوانية والصناعات الغذائية، وقد ساعد هذا التنوع على وجود غطاء نباتي متنوع وفريد، على شكل غابات ومراعي ونباتات برية، وبالرغم من انحسار مساحات الغابات في أغلب الدول وبالأخص العربية، إلا أن هناك كم هائل من الأنواع والأصناف النباتية الغابوية التي تأقلمت عبر السنين مع البيئات المختلفة والمناخات المتنوعة في سوريا والوطن العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2010).

وتبلغ مساحة الغابات في الدول العربية عام 2014 حوالي 48,8 مليون يتركز حوالي 86% من تلك المساحة في السودان، يليها المغرب بنسبة 6.5% ثم الجزائر بنسبة 1,8 %، وتساهم الغابات في إبطاء انجراف التربة وحماية التنوع البيولوجي وخفض انبعاثات الكربون، وتواجه الغابات العديد من الانتهاكات مثل التحول نحو الزراعة وقطع

الأشجار والاستخدامات الأخرى للاراضي، مما يؤدي إلى تراجع مساحات الغابات وقدرتها على الحفاظ على التنوع الحيوي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، 55).

وهذا هو أحد أخطر العقبات على الزراعات الريفية، فهي حين تسعى لتأمين الامن الغذائي بزيادة رقعة الزراعات الريفية، تكون بنفس الوقت تدمر الغطاء النباتي الحراجي، فكان لابد من تطوير هذه الثروات الغابوية وحمايتها. وتتمثل مجالات تطوير الغابات والحفاظ عليها من خلال إعادة تأهيل المجالات الغابية والرعوية، الأمر الذي يفرض تعزيز دور المجتمعات الريفية ومشاركتهم في العمل على ذلك ويتطلب الأمر تحقيق التنمية الريفية المستدامة عموما والغابوية على الخصوص (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014)، وحملات توعية في أوساط سكان الريف لوقف التعدي على المراعي والغابات وتشجيع زراعة الأصناف البديلة التي تتكيف مع الظروف البيئية، والتوسع في زراعة الأشجار ذات الأصناف التي تتكيف مع الظروف المناخية ذات الإنتاجية المرتفعة، ومنع الرعي في مراحل محددة من العام (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، 53) واستصلاح المزيد من الأراضي المناسبة لاستغلالها كغابات التشجير (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، 51).

المراعي:

وتعتبر المراعي ذات أهمية بالغة في الوطن العربي كونها توفر النصيب الأكبر من الموارد العلفية للماشية، بالإضافة لمساهمتها في توظيف نسبة كبيرة من العمالة الزراعية، فضلا عن كونها تلعب دورا أساسيا في المحافظة على البيئة وحمايتها، هذا بالإضافة إلى دورها في الحفاظ على الموارد الطبيعية والمياه وتحقيق التوازن المناخي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2016).

أما الموارد الرعوية الطبيعية فتنحصر في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تتراوح معدلات أمطارها بين100 –400 مم وهذه المناطق تعتبر هامشية للزراعة وعلى سبيل المثال تبلغ مساحة المراعي في الدول العربية2012 حوالي425 مليون هكتار أي مايعادل 32% من المساحة الإجمالية للدول العربية، وتتميز هذه المراعي بكونها فقيرة وذات إنتاجية محدودة إذ تعاني من التدهور الحاد بسبب الجفاف ونقص المياه بالإضافة إلى تعرية التربة وملوحتها والرعي الجائر والمبكر، وتستأثر كل من السودان والسعودية بحوالي 70 و75% من مساحة المراعي في الدول العربية على التوالي في المقابل لا تتجاوز متوسط إنتاجية المراعي في الدول العربية 5 كلغ من اللحوم للهكتار مقابل15 كلغ في الدول النامية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، 75)، ويزداد التباين إذا ما قورنت بالدول المتقدمة وتتمثل مجالات تطوير وتجديد المراعي الطبيعية في حماية مساحات محدودة من الأراضي الرعوية في مواقع مختلفة يمنع فيها الرعي لفترات معينة لحين تحسين غطائها النباتي، ثم يسمح برعيها دوريا في مواسم وسنوات الجفاف بالإضافة إلى تنميتها بصورة مستدامة.

3–المياه والتنمية الريفية:

تلعب وفرة المياه في أي منطقة من العالم دورا كبيرا في تحديد الأنشطة البشرية اجتماعية كانت أو اقتصادية وتؤثر في كل من استقرار السكان الريفيين والنمو، كما هو الشأن في المنطقة العربية، فمحدودية الموارد المائية يجعل90% من المنطقة المصنفة وفقا لمتطلبات المياه قاحلة وشديدة الجفاف، ونصيب الفرد من معدلات الاستهلاك هي الأدنى في العالم، وتشير الدراسات أنه من المتوقع أن يتضاعف لضعفين أو ثلاثة أضعاف على مدى السنوات القادمة، حيث ستعاني المنطقة بأكملها ندرة في المياه، وحاجز المياه قد يمنع أي تنمية اقتصادية واجتماعية وتقدير للموارد

(Arab Water Council 2004)، ويبلغ مجموع الموارد المائية المتاحة حوالي 350 مليار متر مكعب والمتجددة بحوالي 297 مليار متر مكعب (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، 79).

فالمياه السطحية المتاحة في المنطقة العربية على سبيل المثال قدرت خلال عام 2012 بحوالي 232 مليار م3 سنويا، وتحصل الدول العربية على ما يقارب 60% من تلك الموارد من خارج نطاقها الجغرافي، لا يستغل منها في وقتنا الحالي سوى 204 مليار م3 أي ما نسبته 88% من الإجمالي المتاح، ونظراً لنقص الموارد المائية السطحية، وفي الظروف المناخية والبيئية غير المواتية يتم اللجوء للمياه الجوفية لسد وتغطية العجز من الاحتياجات المائية التي يحتاجها الإنتاج الزراعي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، 55).

يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7.7 ألف مليار متر مكعب (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016) أكبر مخزون للمياه الجوفية في الإقليم الأوسط الذي يضم السودان ومصر ويقدر بحوالي 83% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016) من الحجم الكلي، وتتعرض المياه الجوفية والسطحية على حد سواء إلى كثير من المشاكل لعل أهمها الاستنزاف الجائر والزائد عن حجم تغذيتها السنوية، وعدم توفير القياسات الدورية الدقيقة لحجم المخزون المتاح مقارنة بالكميات المسحوبة، فضلا عن تعرض الموارد المائية للتلوث والتي ترجع أساسا إلى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات وعلاجات البستنة والطب البيطري التي تترك آثار طويلة الأمد وتجد طريقها إلى المياه في المياه في نهاية المطاف، وقد ترفع تدفق المياه القادمة من المصانع والمنازل من درجة تلوث المياه بشكل ملموس (بوكساني و آخرون 2015).

4-اليد العاملة الريفية:

تقدر القوى العاملة الريفية الزراعية خلال سنة 2000 بحوالي 33 مليون نسمة أي حوالي ثلث القوى العاملة الكلية والتي قدرت خلال نفس السنة بحوالي 103 مليون نسمة وأخذت اتجاها تنازليا طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت أعلى مستوياتها سنة2003 ، وأدنى مستوى لها سنة2011 ، حيث حققت على التوالي 35 و26 مليون نسمة، بنسبة تراجع قدرت بحوالي 22% و30% على التوالي (المنظمة العربية للتنميةالزراعية أعداد مختلفة).

ويعود هذا التراجع المطرد إلى استمرار هجرة قوى العمل من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى وخاصة في المدن، لكونها مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة دخولهم (المنظمة العربية للتنميةالزراعية أعداد مختلفة).

ان السبب الأساسي في نزوح السكان من الريف إلى المدينة يتمثل في المشقة الاقتصادية التي تتسم بها الحياة في المناطق الريفية وقلة فرص العمل بالإضافة لانتشار الفقر، وهذه العوامل تشكل مجتمعةً دافع رئيسياً لحركة الهجرة (مؤتمر العمل الدولي 2008).

وتتاثر قضية التنمية الريفية أيضا، كما حدث في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن من انحرافات اجتماعية عرفت باسم ثورات الربيع العربي والتي كانت أغلب أسبابها معيشية، ويعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفه الوطن العربي في العقود الماضية أكبر مؤشر على تفاقم نسب البطالة حيث بلغ عدد سكان المنطقة العربية سنة 2000 حوالي 103 مليون نسمة.

5-الهجرة من الريف إلى المدن:

تعد ظاهرة الهجرة ظاهرة جغرافية واجتماعية قديمة جدا لازمت الإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض، فالإنسان منذ القدم كان يهاجر من مكان لآخر سعيا وراء لقمة العيش (أبوسعدة 2015، 358)، بهدف تحسين ظروفه المعيشية

وتأمين احتياجاته اليومية، وتعتبر الهجرة الريفية إلى المدن ظاهرة مقلقة تكتنف الزراعة العربية منذ عدة عقود، ومن آثارها أنها تؤدي إلى ارتفاع كبير في أجور العمال الزراعيين، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة في أسعار المنتجات الزراعية بشكل كبير (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، 79).

وتتسم الهجرة الريفية في الدول بتسارع مسارها وحجمها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، 50) وبهذا التسارع تزيد تكاليف الإنتاج ويتراجع الاستثمار لحد كبير، وتقل فرص العمل المتاحة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أنها تتجاوز إمكانات الاستيعاب القائمة في الدول النامية، ويؤدي إلى تفاقم البطالة بين النازحين من الريف.

وبحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013 فإن متوسط معدل نمو سكان المدن العربية يبلغ حوالي5% ، مقابل تراجع السكان الزراعيين بنسبة% 0,3 ، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، 56).

وحين يبلغ معدل النمو السكاني في الدول العربية حوالي % 2,3 سنويا هذا المعدل يعد أكبر دلالة على معدلات النزوح من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، 79) المرتكزة في المدن، وتمثل برامج التنمية الريفية المتكاملة والمستديمة أحد المداخل الهامة للحد من ظاهرة الهجرة الريفية، حيث تركز على تطوير الخدمات الأساسية التي تساهم في رفع مستويات الرفاهية لدى المجتمعات الريفية، وفي توطين المشاريع التي تعتمد على عمالة كثيفة في الأوساط الريفية، وقد أثبتت هذه البرامج نجاعتها في عديد من الأرياف العربية وساهمت في ملازمة سكان الأرياف للريف كما عملت على تحسين مستوى دخولهم (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، 4).

خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2016، أدت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الزراعية، وتعطيل شبكات التسويق، وانخفاض الإنتاج الزراعي وتدني إمكانية الوصول إلى المدخلات الزراعية وانخفاض قيمة المنتجات الزراعية والنزوح الداخلي الكبير، أدى إلى خسائر تقدر بـ 16 مليار دولار في القطاع الزراعي في سوريا ومع ذلك، ظل القطاع الزراعي ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بعد التقديمات الحكومية وخدماتها وشكل تقريبا ما معدله 26 % من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2011 و2016 مقارنة بمتوسط قدره 21 % للفترة الممتدة بين 2009 و2011.

هذه المساهمة الكبيرة المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي تعود في شكل رئيسي إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي الذي عانى من تراجع راوحت نسبته بين 40% و60%، ففي عام 2013 كان 80 % من مواطني الريف، الذين يشكلون نصف مجموع السكان السوريين، يمارسون الزراعة كمصدر رئيسي للدخل، ويعتبر القطاع الزراعي استراتيجي لتشجيع العودة والمصالحة، والتنمية الاقتصادية المحلية وتخفيف حدة التوتر وتعزيز التماسك الاجتماعي (الإسكوا 2019)، ومن خلال الزراعة، قام النازحون في الداخل السوري بتحسين مرونتهم عبر تحصين أمنهم الغذائي والتغذوي في المناطق الريفية والحضرية.

6-القدرة على الصمود :

تشكل المخاطر وأوجه عدم التيقن سمات ملازمة للنُظم الغذائية، وتشمل المخاطر عمليات التغيير التدريجي (مثل تغيّر المناخ، والتوسع الحضري، وتطور نُظم التجارة العالمي)، والصدمات الكارثية غير المتكررة (مثل الكوارث الطبيعية، والأزمات المالية والسياسية) والاستجابات غير المتوقعة من النُظم الغذائية لهذه العمليات والظواهر. ويتعرض الأمن الغذائي العالمي للخطر بسبب إمكانية الإخفاقات المتعددة لسلة الغذاء جراء الجفاف وانتشار الأمراض والآفات على نطاق واسع وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية (Tendall et al., 2015) ولا يؤدي تغيُّر المناخ إلا إلى زيادة هذه المخاطر (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ،2019)، وهناك حاجة إلى الاستعداد لخطر الأزمات المتزامنة

التي تؤثر على النظام الغذائي العالمي برمته وللأزمات الشديدة التي تؤثر على مناطق أو أقاليم بعينها، وتؤكد وارتفاع أسعار الأغذية الى ضعف النُظم الغذائية (Bene et al., 2021).

ويعاني الفقراء بشدة من الضعف في وجه صدمات النُظم الغذائية (Bene et al., 2021) ولا يمتلك الفقراء بحكم تعريفهم سوى أصول أو مدخرات قليلة يمكنهم التعويل عليها، ولذلك يمكن حتى للصدمات الخفيفة أن تدفعهم نحو السقوط في هوة العوز، ويتسبب التعرض للصدمات في إفقار سكان الريف وإبقائهم فقراء، ويمنعهم من الخروج من الفقر، ويمكن أن يؤثر المرض كثيرا على الأسرة من خلال آثاره المباشرة وغير المباشرة على عمل الأسرة، ويعتمد صغار المزارعين اعتمادا كبيرا على الزراعة البعلية، ولذلك يمكن أن تتسبب الفيضانات المفاجئة، بل وحتى الفترات القصيرة التي لا تهطل فيها الأمطار، في تلف المحاصيل، مما يؤدي إلى الجوع ونقص الأموال اللازمة لتغطية نفقات المدرسة أو شراء البذور لموسم الزراعة التالي، ويبقى المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة معرضين بشدة للخطر بسبب نقص الاستثمار المزمن في البنية التحتية الريفية.

7-المنتجات الزراعية الريفية والنظم الغذائية:

ويعتمد غالبية السكان في غذائهم على الحبوب وهي من أهم المنتجات الزراعية التي تنتجها الدول النامية وتضم مجموعة الحبوب الرئيسية في هذه الدول كل من :(القمح، الشعير، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة، الأرز)، ويزرع القمح في معظم الدول العربية،

وكذلك الشعير والذرة، أما الأرز فيكاد ينحصر إنتاجه في مصر والعراق ولبنان (منظمة الغذاء العالمية IFAD 2023). وانعدام الأمن الغذائي بين سكان الريف الفقراء لا يمكنهم من تحمل تكلفة نمط غذائي صحي (Herforth et al., 2020) وتشهد الأنماط الغذائية في المناطق الريفية والحضرية تغييرات كبيرة وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، حدث تراجع كبير في معدلات الجوع ونقص التغذية، وهناك ترابط بين التغذية الأفضل وتحسن سُبل العيش، ويمكن أن يؤدي الطلب على الأنماط الغذائية الأكثر تنوعا والأكثر غنى بالمغذيات الى فرص عمل جديدة تفضي إلى زيادة أعداد المشاريع الصغيرة التي تستفيد من فرص تجهيز وتخزين وبيع مجموعة أوسع من المنتجات الغذائية الريفية المغذية العالية الجودة التي تستهدف شرائح مختلفة من المستهلكين، والعمل خارج المزرعة والحماية الاجتماعية توفر سُبل عيش ريفية منصفة، ولكن الفرص بالنسبة للجيل القادم من نساء ورجال الريف تكمن في التحول من أنشطة الإنتاج الأوّلي إلى أنشطة المراحل الوسطى التي تشمل تجهيز الأغذية وتوزيعها وبيعها بالتجزئة، وكذلك التمويل والمعدات وخدمات الدعم الأخرى وسيكون للحماية الاجتماعية أيضا دور حاسم في دعم التحول إلى فرص كسب العيش الجديدة وحماية العالقين في شرك الفقر أو المتضررين من الأزمات.

وستتطلب سُبل العيش الريفية المنصفة تحقيق قيمة أكبر من النظام الغذائي والاستفادة منها لصالح الاقتصاد الريفي وتُشير ثلاثة اتجاهات إلى إمكانات كبيرة لتحقيق قيمة من النظام الغذائي في المجتمعات الريفية يتمثل الاتجاه الأول في زيادة إنتاج الأغذية الغنية بالمغذيات والمتنوعة، ولا سيما الفواكه والخضروات التي توفّر قيمة نقدية أكبر من المحاصيل الأساسية (الفريق العالمي المعني بالزراعة ونُظم الأغذية من أجل التغذية 2020) والاتجاه الثاني هو التوسع الحضري السريع في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مما سيزيد إمكانية الوصول إلى الأسواق والطلب على المنتجات الغذائية والخدمات المتخصصة ذات القيمة العالية(Lipper et al., 2021)، والاتجاه الثالث هو القبول المتزايد بأن المجتمع يجب أن يتحمل تكلفة الخدمات ويمكن أن يفتح ذلك مسارات لتدفق الدخل إلى من يحافظون على الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي ويعتنون بها (Willet et al., 2017)، وحتى عندما تتمكن المجتمعات المحلية من تهيئة

نسبة صغيرة نسبيا من هذه الفرص الاقتصادية الجديدة والاستفادة منها فإن ذلك يمكن أن يُحدث فرقا كبيرا في معالجة الفقر

8-الثروة الحيوانية:

تعتبر الثروة الحيوانية في الوطن العربي وفيرة نسبية من الناحية العددية، رغم أن قيمتها الاقتصادية متدنية نوعا ما من ناحية الكفاءة والنوعية والإنتاجية، إذ ولايزال جزء كبير من هذه الثروة عبارة عن قطعان ذات سلالات إنتاجية متدنية الكفاءة، حيث تفتقر هذه الثروة للرعابة الصحة والمتابعة البيطرية من فترة لأخرى، كما أن أساليب التربية المعتمدة لهذه الثروة تعتبر تقليدية ولا تعتمد على الإدارة والإنتاجية الحديثة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2000).

وتنتشر تربية الدواجن في الريف على نطاق واسع، فمعظم المنازل الريفية لاتخلو من تربية الدجاج المنتج للبيض واللحم (منظمة الغذاء العالمية IFAD 2023)، وعرف القطاع الزراعي والحيواني الريفي خلال السنوات الأخيرة نتائج **إيجابية أهمها:**

1-إسهامه بشكل ملحوظ في تغطية الاستهلاك والحد من العجز في المنتجات الغذائية.

2-إن توافر الموارد الطبيعية والبشرية والإنتاج النباتي والحيواني، تعتبر الركيزة الأساسية للأمن الغذائي والوفرة في هذه العوامل ستؤثر ايجاباً على احتياجات السكان من الغذاء.

3-اعتماد الزراعة في الريف على الأمطار لسقاية معظم الأراضي الزراعية حيث كان توزعها ذو نواحي إيجابية على المحاصيل الريفية البعلية خلال السنوات الأخيرة.

ونتائج سلبية أبرزها:

1-تراجع أو انعدام استخدام الآلات والوسائل الحديثة في الزراعة واتساع نسبة الأراضي المتروكة وتدني الإنتاج والإنتاجية ساهمت بالسلب في توفير الغذاء الآمن والصحي للسكان

2-عدم كفاءة الكوادر البشرية وتراجع الإنتاج النباتي والحيواني كلها مقومات ساهمت في اتساع الفجوة الغذائية.

3-تستورد أغلب الدول السلع الغذائية الرئيسية وعلى راسها مجموعة الحبوب والألبان ومشتقاتها، اللحوم، السكر، بالإضافة للزيوت النباتية والبقوليات، بينما باقي المجموعات الغذائية تحقق عدد من الدول فائضا ملموسا منها، رغم 4- أنها كانت تحقق عجزا صافيا على المستوى القومي فيما عدا مجموعة الأسماك والتي تحقق منها فائضا على المستوى القومي.

5-يعتبر القصور في التنمية الزراعية الريفية من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود عجز متفاقم في الغذاء عرف مستويات عالية نسبيا في بعض السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمته الحبوب، حيث أصبح تمويل استيراد الغذاء عبئًا تئن تحت وطأته معظم الموازنات المالية لغالبية الدول، ويستنزف قسطا كبيرا من الدخل القومي لها الذي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد حاجيات الشعوب من الغذاء (المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2016).

9-معوقات الزراعة الريفية:

يعاني قطاع الزراعة الريفية من عدة معوقات ومشكلات تحول دون ترقيته وتطويره، بهدف زيادة الإنتاج ورفع معدلات الإنتاجية وصولا لتحسين الأمن الغذائي، وتحقيق انجازات تصديرية من بعض المنتجات الزراعية أدى التفاوت بين الطلب على السلع الزراعية والإنتاج الزراعي منها إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية وفي مقدمتها الزيوت، القمح والسكر والزيوت واللحوم، ورغم تحقيق هذه المنتجات لنسب اكتفاء ذاتي معقولة إلا أن أغلب اقتصاديات الدول تعتمد بشكل كلي على الخارج لتوفير الغذاء لمواطنيها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016)،

وترجع الأسباب الرئيسية لتفاقم العجز المحلي من الغذاء إلى زيادة الطلب على الأغذية بسبب الزيادة السكانية، فضلا عن ارتفاع مستويات الدخول لشرائح واسعة من السكان، وهجرة السكان الريفيين إلى المدن وما يقابله من تدني في مستويات الإنتاج والإنتاجية الناجم عن استخدام الوسائل التقليدية، واستبعاد البحوث والتطوير، وعدم استخدام الميكنة والتقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية الريفية وإمكانية الحصول عليه (المنظمة العربية للتنميةالزراعية أعداد مختلفة).

وفي ظل الزيادة المستمرة في أعداد السكان وارتفاع معدلات نموها مع عدم الاستقرار النسبي للمعروض من الغذاء نتيجة محدودية الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة فإن ذلك يعني استمرار الزيادة النسبية في حجم الطلب على الغذاء مقارنة بالمعروض من السلع الغذائية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى استمرار الإرتفاع النسبي لأسعار تلك السلع وصعوبة إتاحتها للمستهلك، ومما لا شك فيه أن إمكانية الحصول على الغذاء من عدمه تشكل جانيا هاما جدا من المشكلة الغذائية ، حيث يتأثر بشكل كبير بمؤشرات الدخول المتفاوتة بين دول العالم، ومستوى معيشة الافراد وأنواع كميات السلع الغذائية المكونة لسلتهم الغذائية يرتبط بمستوى دخل الافراد أيضاً (بزة 2018).

وهناك عدة معوقات تحول دون تحقيق القطاع الزراعي العربي لأهدافه، وعلى راسها زيادة الإنتاج الزراعي الريفي وصولا لتحسين الأمن الغذائي، وهذه المعوقات والمشاكل منها ما هو متعلق بالإنتاج الزراعي، ومنها مشاكل خاصة بالموارد الزراعية وأخرى متعلقة.

10-شباب الريف والأمن الغذائي:

الشبان الريفيون يلعبون دورا شديد الأهمية في الأمن الغذائي، حيث أن تعداد الشباب يتجاوز في الوقت الحالي أكثر مما كان عليه في السنوات السابقة، فقد بلغ عدد الشباب الريفي ما بين سن العاشرة والرابعة والعشرين 1.8 مليار شاب، يعيش معظمهم في الدول الأقل نموًا وفى المناطق الريفية (ديميرانفيل 2016).

فشباب المناطق الريفية في الدول النامية يواجهون تحديات ضخمة للحصول على فرصة العمل اللائق وخاصة في قطاع الزراعة.

خصوصاً بالنسبة للشباب الذين يقل عمرهم عن 18 عام، فمعظم الشباب من العمالة المنخفضة الدخل، ما سيسهم في زيادة معدلات البطالة إذا تُرك دون معالجة في ظل دخول ملايين الشباب لسوق العمل، ولا يرى معظم الشباب في المناطق الريفية أمامهم سوى بضعة فرص ضئيلة لتوفير الدخل والحصول على العمل، ولذلك يترك الكثيرون العمل في الزراعة والعيش في مجتمعاتهم للهجرة بحثًا عن الفرص في مناطق المدن أو في خارج البلاد.

ولكن مع تقدم أفراد المجتمعات الزراعية في العمر في جميع أنحاء العالم، تحتاج الزراعة للشباب، وينبغي توفير الممارسات صديقة البيئة وعالية الجودة (منظمة الأغذية والزراعة 2016) لتحقيق استدامة الزراعة وسبل كسب الدخل ولضمان الأمن الغذائي، ويستطيع الشباب قيادة التحولات الزراعية والريفية التي تؤدى إلى تكوين نظم غذائية أكثر استدامةً، ولكن يحتاج الشباب لأن يرى الأنشطة ذات الصلة بالزراعة كفرص صالحة وجذابة لكسب الدخل تتميز كذلك بالربحية وتتماشى مع تطلعاتهم نحو مستقبل أفضل.

ويواجه شباب الريف مجموعة من التحديات في الوصول إلى:

1-المعرفة والمعلومات والتعليم

2-امتلاك الأرض

3-القدرة على التمويل

4-الوظائف الانتاجية اللائقة

5-الأسواق

6-المشاركة في حوار السياسات والمنظمات الريفية.

وتنطبق هذه التحديات على نطاق واسع يشمل جميع شباب الريف في الدول النامية، كما يواجه الشباب الذين يقل عمرهم عن 18 عام تحديات إضافية أو مختلفة (منظمة الأغذية والزراعة 2016) للوصول إلى الوظائف اللائقة أو للنجاح في مجال عملهم، فعلى سبيل المثال، قد يؤدى وضعهم القانوني كقُصَر إلى التمييز ضدهم في التعيين وإعاقة حصولهم على الموارد والخدمات الإنتاجية الداعمة للمنتجات الريفية والتمويل أو الانضمام لعضوية المنظمات التي تمثلهم، وكثيرًا ما يكون التدريب المهني الملائم غير متوافر في المناطق الريفية إلى جانب ضعف دعم الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل.

ويعمل الكثيرون في هذه المرحلة العمرية في الزراعية وكثيرًا ما يتعرضون للمخاطر المؤثرة على صحتهم وسلامتهم، (ديميرانفيل 2016) وعندما يعمل الشباب في سن 15 إلى 17 عام في أعمال خطرة، يقع هذا العمل تحت فئة عمالة الأطفال وفقًا للقانون الدولي والوطني، فيجب توجيه المزيد من الاهتمام للشباب الذين يقل عمرهم عن 18 عام وبلغوا الحد الأدنى لسن العمل، لأن هذه المرحلة في حياتهم هي التي ستحدد قراراتهم في كيفية الانتقال من مرحلة الدراسة لمرحلة العمل واحتمالية خروجهم من دائرة الفقر، والكثير منهم خرجوا بالفعل من المدرسة ويحاولون الإنفاق على أنفسهم وعلى عائلاتهم، ولكن الشباب أقل من 18 عام يُستبعدون في الغالب أثناء تصميم السياسات والبرامج التي تدعم تشغيل الشباب وتنفيذها (ديميرانفيل 2016).

ولا بد للتحول الريفي الذي يُشكل الشباب محوره أن يركز على الاتصال بالأسواق والمعلومات والشبكات الاجتماعية، والإنتاجية في التعليم، والمهارات، والوصول إلى الموارد الإنتاجية، والقدرة على المشاركة المدنية والسياسية، والتمكين (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،2019)، ويبلغ حاليا عدد شباب الريف في العالم 780 مليونا إذا احتسبت المناطق شبه الحضرية، مع وجود 65 %في آسيا والمحيط الهادي، و20% في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتعني الاتجاهات الديمغرافية أن الوافدين الجُدد سنويا إلى القوى العاملة سيزدادون من20 مليونا في وقتنا الحالي إلى 50مليونا بحلول عام 2050 وتشُكل الزيادة السريعة في أعداد شباب الريف تحديا هائلا للعمالة ولن تكون مستويات المعيشة بخير مايرام ما لم تكن هناك فرص للعمل، وسيكون لذلك آثار كبيرة على الرفاه الريفي والاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويمكن لفرص العمل خارج المزرعة في ملحقات العملية الزراعية في الريف أن توفّر خيارات تجذب الشباب نحو المشاركة في أنشطة الأعمال التي تستفيد من اهتمامهم بالتكنولوجيات الرقمية وتفتح لهم المجال لكسب دخل لائق من خلال .

11-المرأة الريفية:

تمكين النساء والفتيات الريفيات أمر لا غنى عنه لبناء مستقبل ينعم فيه جميع الناس (الأمم المتحدةescwa n.d.)، عليه، فمن المهم تبني سياسات برامج عمل رسمية لدعم تمكين المرأة بوصفها طرفاً من أصحاب المصلحة في مجتمعها المحلي الصغير، وزيادة الوعي بدورها الفاعل في هذا المجتمع، من خلال عملها في المنزل أو في مساندة الأسرة بقيامها بأعمال أخرى زراعة، رعي، جمع مخلفات زراعية، حيوانية، غابية، كمصدر للطاقة، أشغال يدوية، الخ دون أجر، ومن ثم مساهمتها في الناتج المحلي ، ولابد أن تراعي هذه السياسات مجابهة ما تتعرض له المرأة من أشكال متعددة في التمييز، وإتاحة الفرصة لها في التعليم للحصول على بعض المهارات، إلى جانب توفير

خدمات طاقة حديثة مستدامة وموثوقة وبتكلفة معقولة، لتحسين ظروفها الحياتية وإمكانية زيادة دخله (الأمم المتحدةescwa n.d).

وينتمي كثير من صغار المزارعين بالفعل إلى أُسر ريفية ويزاولون الزراعة أيضا إلى جانب أنشطة أخرى غير زراعية لكسب الدخل، وتشمل الفئات الأكثر تهميشا بما فيها الأسُر التي تعيلها النساء الريفيات الذين يعتمدون اعتمادا كليا على الدخل غير الزراعي، وكشفت دراسة شملت 13 بلدا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من أقاليم مختلفة أن الزراعة لا تستأثر إلاّ بنسبة 38 في المائة من القوى العاملة بين سكان الريف (Dolislager et al., 2019 and 2020)، ولا تزال الزراعة الصغيرة النطاق تشُكل حجر الزاوية لسُبل العيش الريفية ويتعين أن توفّر مخططات الحماية الاجتماعية والإعانات دعما لتحقيق انتقال أفضل في معيشة المرأة الريفية وزيادة انتاجيتها وعندما يكون لأسرة المرأة الريفية مصادر دخل خارج المزرعة، يمكن أن يكون من المنطقي من الناحية الاقتصادية بالنسبة لها إنتاج الغذاء لاستهلاكها الخاص، بما يمكنها من تقليل النفقات الغذائية، وزيادة ما يتاح لها من نقد لتغطية النفقات الأخرى وتحسين تغذية الأسرة.

12-التعليم والمهارات والقدرات في قطاع الأغذية الزراعية:

لمهارات والقدرات في قطاع الأغذية الزراعية.يحتاج الجيل القادم من نساء ورجال الريف إلى قدرات ومهارات مختلفة كثيرا عن مهارات آبائهم .ولن تجهزهم برامج التأهيل المهني القديمة للفرص الاقتصادية الجديدة . وينبغي أن تكون وتيرة التغيير في التعليم مواكبة لوتيرة وطبيعة التحول في النظام الغذائي في البلد .وتتغيّر طبيعة العمل بسرعة، ويؤدي ذلك إلى إيجاد طلب على مجموعات جديدة من المهارات المرتبطة بنقل الأغذية وتجهيزها، وخدمات الدعم، وخدمات التغذية والبيئة .وتفرض الحقبة الرقمية الجديدة طلبات جديدة على سكان الريف .وتظهر أدلة بشأن المهارات الشخصية سواءً في قطاعي العمل بأجر أو العمل الحر وفي إنشاء المؤسسات التعليمية ألاّ تقتصر على تعليم المهارات الرقمية التقنية الأساسية، بل وكذلك المهارات المعرفية وغير المعرفية المتقدمة لتمكين الأشخاص الذين تعلمهم من أن يصبحوا رواد أعمال ناجحين في قطاع الأغذية الزراعية.

الاستنتاجات والتوصيات

يرتبط رفاه سكان الريف وتحقيق الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بطريقة عمل النظام الغذائي برمته، بدءا من المستوى المحلي وانتهاءً بالمستوى العالمي، ولا يمكن التغلب على المشكلات الريفية دون تغيير بنيوي في ظروف الحياة الريفية بشكل عام، وعلى نطاق أوسع ينبغي مواءمة ثلاثة أُسس للتغيير:

-حوكمة النظام الغذائي، والأسواق الشاملة والعمل على تحقيق النتائج المرجوة من النظام الغذائي.

-تمكين سكان الريف من إحداث تغييرات بعيدة المدى في المناطق الريفية، وسيكون التغيير البنيوي مطلوبا لإعادة تشكيل العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية الهيكلية الأعمق التي تحول دون إيجاد سبل عيش منصفة لسكان الريف، تشير الدلائل الى ان الريف حقق تأثيرات إيجابية كثيرة في مناطقه النائية، أهمها نقل المعارف والمهارات عن طريق النازحين العائدين من المناطق المدنية إلى المناطق الريفية، وتقديم الخدمات القطاعية والاجتماعية والإدارية والنقل لسكان المناطق النائية الريفية (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية 1996، موئل الأمم المتحدة 2002).

–اعتماد التخطيط المستدام والنهج الإدارية الوطنية المتماشية مع الاستراتيجيات الأوسع الخاصة بالتنمية الريفية المستدامة وأدوات الإدارة البيئية، وأوجه الارتباط الوثيق بين المناطق المدنية والريفية، ما يمكن الإدارة البيئية المستدامة والفعالة أن تفيد إيجابياً المجتمعات المحلية الريفية الملاصقة لها.

–ربط المناطق الريفية والمدن ببنية أساسية منها شبكات النقل والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية تيسير التدفقات بين الريف والمدن عن طريق توفير البنية الأساسية لتكون جوهر النمو الريفي، عبر هذه العلاقة التبادلية تقدم أسواق المدن حافزاً قوياً لزيادة الإنتاج الريفي، بينما توفر الأسواق الريفية الآخذة في الاتساع حافزاً لا يقل قوة لزيادة إنتاج السلع المُصنعة داخل مناطق المدن وتدعيم الروابط الريفية وتعظيم المزايا التي تعود على المناطق الريفية من وراء التنمية الحضرية المستدامة إلى جانب تشجيع الإنتاج الاقتصادي في المدن الريفية (موئل الأمم المتحدة 15.2002) كما أن الكثير من سكان الريف المهاجرين يحتفظون بصلات وثيقة مع المجتمعات الريفية التي نشأوا وترعرعوا فيها قبل هجرتهم إلى المراكز الحضرية وينوون العودة إلى مجتمعاتهم الريفية عند التقاعد فلا بد ان تكون عودتهم تساهم في عجلة التنمية الريفية المستدامة.

–ضرورة اعتماد المناطق المدنية والمناطق الريفية على بعضها البعض، وتشجيع التنمية المتوازنة بينها والتعاون على حماية الثروات الغابوية والمائية وإلغاء استخدام المبيدات الحشرية تدريجياُ واحلال أساليب المكافحة الحيوية والزراعات العضوية باستخدام أسمدة صديقة للبيئة، ودعم دور المرأة الريفية في اتخاذ القرار وتمكينها من التعلم والتعليم والمساهمة في الناتج المحلي الأسري والريفي والوطني.

قائمة المراجع:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والغابات، 2012.

المنظمة العربية للتنميةالزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

أبوسعدة، محمد علي، محددات اتجاه الشباب في الأسرة الريفية نحو الهجرة للمناطق الحضرية ببعض قرى محافظة الاسكندرية، لمجلة المصرية للبحوث الزراعية، 2015، الإصدار 93.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والغابات، 2013.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والغابات،2014.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2016.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب ي آسيا الإسكوا، إعادة التفكير في دور الجمعيات التعاونية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية المتكاملة في سوريا في مرحلة ما بعد النزاع. بيروت: الأمم المتحدة، 2019.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أطلس الغابات في الوطن العربي، الوضع الراهن للغابات واهم الأنواع الشجرية في المنطقة العربية، المجلد 1، الخرطوم، 2010.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدراسة القومية حول تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي، الخرطوم، 2000.

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد 36، الخرطوم، 2016، ص7، مجلد 36. الخرطوم، 2016.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اللقاء القومي لمسئولي تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الدول العربية، الخرطوم، 2000.

بزه، يوسف، "محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018، الإصدار العدد 38.

ديميرانفيل، جاكلين، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدةFAO ، المنتدى العالمي المعني بالأمن الغذائي والتغذية، إيطاليا، 2016.

رشيد بوكساني، وآخرون، الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتحديات التي تواجهها في المنطقة العربية، الملتقى العلمي الدولي لإدارة المياه والتصحر، تونس، 2015.

منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الزراعة والتنمية الريفية، مذكرة قطاعية، الأمم المتحدة، 2008.

منظمة الغذاء العالمية IFAD، جنيف: الامم المتحدة، 2023.

موئل الأمم المتحدة، الحضرنة المستدامة، تنفيذ جدول أعمال القرن،21، 2002.

مؤتمر العمل الدولي، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، التقرير الرابع ط1، جنيف، 2008.

المراجع باللغة الأجنبية:

Andersen, Pinstrup. Food security: definition and measurement. Vol. 1. Food Sec, 2009.

Arab Water Council. State of the Water Report in the Arab Region. WWW.arab water, 2004.

Béné, C., Bakker, D., Chavarro, M., Even, B., Melo, J. and Sonneveld, A. 2021. Impacts of COVID-19 on People's Food Security: Foundations for a More Resilient Food System-Synthesis of the First Global.

Blended Finance. 2019. Better Finance, Better Food: Investing in the New Land Use and Food Economy. London: Blended Finance Taskforce.

Dolislager, M., Reardon, T., Arslan, A., Fox, L., Liverpool-Tasie, S., Sauer, C. and Tschirley, D. 2020. Youth and Adult Agrifood System Employment in Developing Regions: Rural (Peri-urban to Hinterland) vs Urban. Journal of Development Studies, 57 (4): 571–593 (available at:https://doi.org/10.1080/00220388.2020.1808198).

Dolislager, M., Reardon, T., Arslan, A., Fox, L., Liverpool-Tasie, S., Sauer, C. and Tschirley, D. (2019) Youth agrifood system employment in developing countries: a gender differentiated spatial approach, Research Series 43, IFAD,

Herforth, A., Bai, Y., Venkat, A., Mahrt, K., Ebel, A. and Masters, W.A. 2020. Cost and Affordability of Healthy Diets across Countries. Background paper for the State of Food Security and Nutrition in the World 2020. Rome: FAO.

Lipper, L., Cavatassi, R., Symons, R., Gordes, A. and Paige, O. 2021. Designing Finance to Support Transformative Adaptation for Improved Rural Livelihoods in Transforming Food Systems. Background paper for The Rural Development Report 2021. Rome: IFAD.

TOPIC FOOD SECURITY. ", www.ifpri.org, Retrieved, 4-8-2018.

Tendall, D. M., Joerin, J., Kopainsky, B., Edwards, P., Shreck, A., Le, Q. B., Kruetli, P., Grant, M. and Six, J. 2015. Food System Resilience: Defining the Concept. Global Food Security, 6: 17–23.

Willett, W., Rockström, J., Loken, B., Springmann, M. et al. 2019. Food in the Anthropocene: The EAT–Lancet Commission on Healthy Diets from Sustainable Food Systems. The Lancet, 393: 447–492 (available at:https://doi.org/10.1016/S0140-6736 (18)31788-4).